سادسا : الضبط الاجتماعى فى قرية مصرية *

تهدف هذه الدراسة أول ما تهدف إلى التعرف على وسائل الضبط الاجتماعى (القانون ، العرف ، الدين) فى المجتمع الريفى . بمعنى آخر ما هى الوسائل التى يلجأ إليها المجتمع الريفى لكى يجبر الأفراد على الامتثال Conformity للمعايير وقواعد السلوك المتفق عليها ؟ وهل يمتثل أفراد المجتمع القروى للقانون أكثر ، أم للعرف ، أم للدين ؟

وفيما يتعلق بصياغة مشكلة البحث فإن الباحث قد وفق إلى حد كبير من حيث صياغة مشكلة بحثه ، حيث أن موضوع الدراسة محدد بصورة علمية وموضوعية . ويمكننا فى البداية أن نعرض للتساؤلات التى أثارتها الدراسة علها تميط اللثام — كما جاء بالدراسة — عن الأهداف التى تسعى الدراسة إلى تحقيقها .

١ — فى أى موقف يمتثل القروى للقانون ، أوللعرف ، أوللدين ؟ وما هو الترتيب التنازلى لهذه الوسائل داخل كل موقف ؟

٢ — ما هو الترتيب التنازلى لهذه الوسائل داخل كل مجال ؟ وما هو الترتيب التنازلى لهذه الوسائل الثلاث بالنسبة لمجالات الامتثال بوجه عام ؟

ولكى نوضح أهداف الدراسة بصورة أكثر تفصيلا ، فإن القائم بها قد حدد مجالين أساسيين هما : العلاقات التنظيمية ، والعلاقات غير التنظيمية ، وداخل كل مجال من هذين المجالين مجموعة من المواقف . فإذا افترضنا مثلا فى مجال العلاقات التنظيمية أنه ينقسم بدوره إلى الأحوال

---

* قدم هذه الدراسة الباحث عاطف أحمد فؤاد عبد اللطيف للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع من قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس فى ديسمبر ١٩٧١ ، وقد أشرف عليها الدكتور عبد الحميد لطفى أستاذ علم الاجتماع المساعد بالقسم ، وقد إشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب ، والأستاذ الدكتور محمد طلعت عيسى أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة .

الشخصية ، والعلاقات الأسرية ، وعلاقات العمل وما يرتبط بها من أمور ؛ ولنأخذ موقف واحد من مواقف الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية .

– فيه واحد كان كاتب كتابه على واحدة وبعدين محصلش نصيب وطلقها قبل ما يدخل عليها . تفتكر العريس ممكن يأخذ المهر اللى دفعة ؟

( ) يأخذه كله .

( ) يأخذ النصف

( ) لا يأخذ شيئاً .

فى حالة الإجابة بأن العريس يأخذ النصف يسأل المبحوث السؤال التالى

– ليه ؟

( ) لأنه عقد عليها . ( ) القانون قال كده .

( ) على أساس التعاون . ( ) الشرع قال كده .

( ) ربنا قال كده .

– طيب إفرض إن أهل العروسة ما رضيوش يدّوله المهر . يعمل إيه يعنى يتصرف إزاى ؟

( ) المحكمة أو الحكومة . ( ) الطريق السلمى .

( ) المركز . ( ) عن طريق شخص كبير وعاقل .

( ) العمدة . ( ) بالقوة .

واضح إذن أن هذا الموقف منذ بدايته حتى نهايته يوضح من خلال إجابة المبحوث عليه هل يمتثل للقانون، أم للعرف ، أم للدين . ونستطيع من تجميع كل المواقف أن نعرف الترتيب التنازلى لهذه الوسائل . بمعنى هل يأخذ الدين المرتبة الأولى من حيث إمتثال القروى له، يليه تنازلياً القانون، ثم العرف هذا على سبيل المثال :

إذن فالهدف من هذه الدراسة هو معرفة أى وسائل الضبط الاجتماعى يمثل لها القرويون فى المواقف التى تتصل بحياتهم ؟

ولتحقيق هذا الهدف فقد قسم الباحث دراسته إلى بابين يتضمنان سبعة فصول كان الباب الأول بعنوان :

الأصول النظرية لفكرة الضبط الاجتماعى . وحتوى على ثلاثة فصول تناول الأول فكرة ومفهوم الضبط الاجتماعى فى علاقته بنظرية علم الاجتماع ، وأفرد الثانى لتصنيف وسائل الضبط الاجتماعى ، وخص الفصل الثالث للضبط الاجتماعى بين الامتثال والجزاء .

أما الباب الثانى : الضبط الاجتماعى فى القرية المصرية وانقسم إلى أربعة فصول : إشتمل الأول على خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها ، والفصل الثانى على وصف عينة البحث ومجتمع الدراسة ، وركز الفصل الثالث على نتائج البحث الميدانى ، أما الفصل الرابع و الأخير فقد ضمنه الباحث مناقشة نتائج البحث الميدانى .

هذا فيما يتعلق بأهداف الدراسة ، وتساؤلاتها الرئيسية حاولنا قدر جهدنا توضيحه وتحديده . أما عن إجراءات الدراسة الميدانية فقد استخدم الباحث فى دراسته أكثر من منهج حيث اعتمد كما يشير فى دراسته إلى كل من المنهج الاستطلاعى ، والوصفى ، والتاريخى . ولكننا كما أشرنا قبل ذلك إلى أن كل البحوث والدراسات تستخدم منهجا واحد يتمثل فى المنهج العلمى ، كما أن الباحث عندما يناقش نتائج بحثه سواء فى علاقتها بالأبحاث السابقة ، أو فى علاقتها وموقفها من النظرية السسيولوجية ، وظروف المجتمع المصرى . فهل معنى ذلك أنه استخدم المنهج التاريخى إستخداما سليما ؟ بالطبع لا . إن إتجاه الدراسة كما هو واضح فى ثنايا أبوابها و فصولها إتجاه وصفى ، حيث يهدف الباحث إلى إعطائنا صورة تحليلية و صفية لوسائل الضبط الاجتماعى فى قرية مصرية .

أما عن أدوات البحث فقد تمثلت فى استخدام الباحث لأربعة أدوات تتمثل فيما يلى :

١ ــ استمارة المقابلة	Interviewing Schedule
٢ ــ المقابلات الجماعية	Group Interviews
٣ ــ استخبار المتعلمين	Questionnaire of educated people
٤ ــ متصل الريف ــ الحضر	Rural Urban Gontinuum

وسوف نتعرض للدراسة الميدانية بالتحليل واضعين كل أداه من هذه الأدوات فى الأماكن التى استخدمت فيها ، ووجهة نظرنا فى استخدام الباحث لكل أداة من هذه الأدوات .

ومن الغريب أن نجد الباحث يقسم الإجراءات الميدانية الدراسة إلى مجموعة من الأقسام ، فيشير بل ويخصص جزءاً أساسياً يسميه الدراسة الاستطلاعية. بل إنه يشير إلى أنه استخدم المنهج الاستطلاعى. ماعلينا فلنتجاوز عن ذلك ، لنركز فى الدراسة الاستطلاعية التى هى فى حقيقة الأمر أن الباحث قبل صياغته لاستمارة المقابلة يتردد على مجتمع بحثه حيث أفاده ذلك فى صياغة الأسئلة ، واللغة المصاغة بها ، وتحديد المتغيرات التى سيركز عليها ، هذا بالإضافة إلى التعرف على أفراد المجتمع الذين ستوجه لهم أداة البحث .

ولكننا نرى الباحث يشير إلى أن الدراسة الاستطلاعية تكشف عن المؤشرات الخاصة بصياغة التعريفات الإجرائية لمفهومات البحث ، كذلك فقد أفادته الدراسة الاستطلاعية فى إثارة بعض التساؤلات الخاصة بالبحث ،

ولا نعرف أبداً فى أى بحث اجتماعى أن الدراسة الاستطلاعية تساعد على تحديد التعريفات الإجرائية ، أو تثير مجموعة من التساؤلات التى يحاول البحث الإجابة عنها . هنا لابد أن نعذر الباحث حيث أنه لم يحدد مفهوماته وتعريفاته للضبط الاجتماعى ووسائله فى بداية الدراسة كما هو متبع فى البحوث التى عرضنا لها مسبقاً ، ولكنه وضع تعريفاته فى الباب الثانى وهو الخاص

بالجزء الميدانى . أما من ناحية أن الدراسة الاستطلاعية تعينه على إثارة تساؤلات البحث ، فيجب أن نسأل الباحث ما أهمية التساؤلات التى — أثارها فى بداية البحث ، والتى تعكس لنا بصورة مباشرة الهدف الذى تسعى الدراسة لتحقيقه ؟ وماهى تلك التساؤلات التى يريد الباحث إثارتها فى الدراسة الاستطلاعية ؟

لقد قام الباحث بعمليتين : **أولا** : الدراسة الاستطلاعية لمعرفة شكل وصياغة الأسئلة التى سيضمنها إستمارة المقابلة. **ثانياً**: المقابلات الجماعية للإفادة منها فى إستمارة المقابلة هدفها كما يشير الباحث فى النهاية صياغة وتكوين إستمارة المقابلة، ولقد إحتوت على ٤ بنود تضمن البند الأول البيانات الأساسية ، واشتمل البند الثانى على المواقف والمجالات المختلفة للإمتثال للقانون ، والعرف ، والدين . ولقد إنقسم هذا البند إلى مجموعة من المجالات . يمكن عرضها على النحو التالى :

(أ) العلاقات التنظيمية وتشمل المواقف المرتبطة بالأحوال الشخصية ، والعلاقات الأسرية ، وعلاقات العمل من حيث الغش أو النصب ، والإعتداء على أموال وحقوق الغير .

(ب) العلاقات غير التنظيمية — الانحرافية ومن أبرز المواقف التى تضمنتها تعاطى الحشيش ، وتناول الخمور ، الأخذ بالثأر ، السرقة ، السب والقذف ، الرشوة .

ولقد مرت تجربة إستمارة المقابلة بمرحلتين ، الأولى وهى الإختبار المبدئى لاستمارة المقابلة ، وقد شمل بصفة خاصة بنود الاستمارة المرتبطة إرتباطاً مباشراً بهدف البحث ، وقد صادفت بعض الأسئلة نجاحاً وفهماً ، وأخرى لم تكن مفهومة ، ويمكن عرض نماذج من الأسئلة التى لم تصادف أى نجاح فمثلا فى السؤال رقم (١٧) والذى نصه : فيه واحد فلاح مسك واحدكان

بيقلع الزرع فى غيطه. تفتكر يعمل إيه ؟ فكان المبحوث يجيب : يوديه للعمدة. ثم نسأله على الفور ليه ؟ فيجيب المبحوث : علشان بيقلع الزرع . والحقيقة أن السؤال كان الهدف منه التعرف على السبب الذى من أجله لجأ المبحوث إلى العمدة بالذات دون غيره . وعدل هذا السؤال : وليه العمدة بالذات ؟

وفى ضوء هذه الملاحظات قام الباحث بتعديل إستمارة المقابلة ، وطبقت بصفتها الجديدة على عينة الدراسة فى قرية بنى قاسم التابعة لمركز ببا بمحافظة بنى سويف ، وقد تحدد حجم العينة التى إختيرت بطريقة عشوائية مقصودة من ١٦٧ مبحوثا ، موزعين على النحو التالى :

فئة الفلاحين	٨٤ مبحوثاً
فئة الحرفين	٣٥ مبحوثاً
فئة الفنيين والإداريين	٣٥ مبحوثاً
فئة الطلبة	١٥ مبحوثاً

بالإضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بتوجيه إستخبار لعشرين من المتعلمين من أبناء القرية للتعرف على وجهة نظرهم فى مدى تدين أهالى القرية ، ومظاهر هذا التدين ، ومدى إحترام أهالى القرية لقوانين الحكومة ، والعادات والتقاليد والعرف ، ومدى اهتمامهم فى سلوكهم بكلام الآخرين ، وما معنى الإنحراف لديهم؟ وما مدى إنتشاره فى القرية ، وأخيراً وجهة نظر المبحوثين فى أصل تسمية بنى قاسم ، وأشهر العائلات فى القرية. حيث تمثل فئة المتعلمين جماعة ذات وزن خاص فى مجتمع القرية . وقد خرج الباحث من إجابات المتعلمين على هذا الإستخبار ببعض إحتمالات الإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة ، والذى كان مؤداه : **هل التفاوت القائم بين عينة البحث فى بعض المتغيرات الاجتماعية ، ومنها المهنة ، والمستوى التعليمى ينعكس على إستجابة المبحوثين لبعض مواقف الإمتثال ، ونوع وسائل الضبط ؟**

ولاندرى نحن ، من وجهة نظرنا، ما فائدة هذا الإستخبار ؟ لقد كان بإمكان الباحث تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق إستمارة المقابلة على عينة الدراسة ، وإيجاد الإرتباط بين الحالة التعليمية للمبحوثين، وموقفهم من بعض القضايا التى تضمنتها المجالات التى إشتملت عليها استمارة المقابلة لمعرفة الإرتباط بين الحالة التعليمية ، والإمتثال ، ولم يكن هناك داع أبداً لذلك التشتت الذى لن يعطى للدراسة أية دلالات تفيد منها .

أما فيما يتعلق بمقياس التريف – والتحضر وهو هدف – كما يقول الباحث ، ثانوى من أهداف الدراسة . والذى يتمثل فى التحقق من أن – عينة البحث التى إختارها تمثل جماعة ذات تفكير ريفى ، أم جماعة ذات تفكير حضرى ،أم جماعة ذات تفكير نصف حضرى .ويمكن أن نصيغ ذلك الهدف فى التساؤل التالى :

هل هناك علاقة بين نوع التفكير الذى ينتمى اليه المبحوث من حيث إنتمائه الى التفكير الريفى الخالص ،أو الحضرى الخالص ، أو نصف الحضرى ، وبين نوع ووسائل الضبط الاجتماعى التى تحكم سلوكه عادة ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل فقد وضع الباحث مقياساً مطوراً لمقياس لومس وبيجل Loomis & Beegle الذين افترضا أن هناك متصلا يمثل البعد الأول منتهى الصفات الريفية ، ويمثل البعد الثانى منتهى الصفات الحضرية.

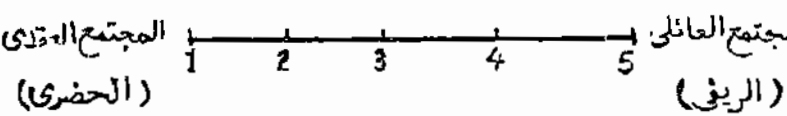

ولقد وضع العالمان عشر مظاهر تبين الإختلاف والتباين بين التفكيرين الريفى والحضرى. والمقياس الذى وضعه الباحث وإكتفى فيه بثلاث درجات.

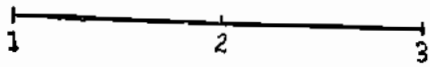

حيث يمثل الرقم (١) قمة التفكير الريفى ، والرقم (٣) قمة التفكير الحضرى ، أما الرقم (٢) فهو يمثل الشكل الحيادى من التفكير (نصف الحضرى) أما توزيع المتصل فمن رقم (١) إلى أقل من (٥ر١) تفكير ريفى ، ومن رقم (٥ر١) إلى أقل من (٥ر٢) تفكير نصف حضرى ، ومن رقم (٥ر٢) إلى (٣) تفكير حضرى .

وقد قام الباحث بتطبيق هذا المقياس على عينة البحث البالغ عددها ١٦٧ مبحوثاً ، وقد أثبتت النتائج ما يلى :

١ — تقع فئة الطلبة ما بين الحضرية ونصف الحضرية .

٢ — تقع فئة الفنيين و الإداريين فى فئتى الحضرية ونصف الحضرية .

٣ — تقع فئة الحرفيين كلها فى المجموعة نصف الحضرية.

٤ — أما فئة الفلاحين والمزارعين فتقع فى الفئات الثلاث .

ونترك أمر المقياس لما بعد عرضنا لأهم النتائج التى خرجت بها الدراسة، والتى يمكن تقسيمها الى ٣ محاور أساسية :

أولا : العلاقات التنظيمية :

١ — إحتل القانون المركز الأول ، يليه العرف فى المركز الثانى ، ثم الدين فى المركز الثالث فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والأحوال الشخصية .

٢ — إحتل القانون المركز الأول ، يليه الدين فى المركز الثانى ، ثم العرف فى المركز الثالث بالنسبة لعلاقات العمل .

٣ — أما الترتيب التنازلى لوسائل الضبط الثلاث داخل العلاقات التنظيمية

فكان كالآتى : القانون فى المركز الأول ، يليه العرف فى المركز الثانى ثم الدين فى المركز الثالث.

ثانياً : العلاقات غير التنظمية ــ الإنحرافية :

١ ــ إحتل العرف المركز الأول ، يليه القانون فى المركز الثانى ، ثم الدين فى المركز الثالث بالنسبة للمجال الخاص بالأخذ بالثأر ، والقذف والسب والمشاحنات .

٢ ــ إحتل القانون المركز الأول ، يليه الدين فى المركز الثانى ، ثم العرف فى المركز الثالث فيما يتعلق بمجال السرقة والرشوة .

٣ ــ أما المجـال الخاص بتعاطى المخدرات وتناول الخمور ، فقد إحتل العرف المركز الأول ، يليه القانون فى المركز الثانى ، ثم الدين فى المركز الثالث .

٤ ــ أما الترتيب التنازلى لوسائل الضبط الاجتماعى داخل المجال الخاص بالعلاقات غير التنظيمية فقد إحتل القانون المركز الأول ، يليه العرف ، ثم الدين .

أما الترتيب النهائى لوسائل الضبط الاجتماعى بالنسبة لمجالات الإمتثال بوجه عام فقد احتل القانون المركز الأول ، يليه العرف ، ثم الدين .

هذا عن نتائج الدراسة كما عرضها القائم بالبحث والتى نرى أنها قد حققت أهدافها ، وأجابت على تساؤلاتها التى أثارها الباحث منذ البداية .

ولكننا نرى أن الفائدة الحقيقية من مثل هذه الترتيبات سواء القانون أو العوف ، أو الدين لاتكون كما عرضها الباحث ولكن بربطها بإطار

شامل وليكن التنمية الاجتماعية مثلا ، فما هو تأثير وسائل الضبط الاجتماعى على التنمية الاجتماعية فى القرية المصرية ؟

والذى نأخذه على هذه الدراسة أنها وزعت جهدها على أبعد من الأهداف التى سعت إلى تحقيقها منذ البداية . إن مقياس التريف ــ التحضر ، وكذلك استخبار المتعلمين دليل على ذلك التشتت وتوزيع جهد الباحث فى أمور نعتقد أنه لاصلة لها بموضوع البحث .